

كتاب مفهوم الدولة: التمهيد والفصل السابع.

يبدأ العروي تمهيده لكتابه بعرض تساؤلاته حول فكرة الدولة ، عن كيفية نشأتها وبدايتها ومراحل تطورها، وعن ووظائفها ووسائلها وعن مآلاتها وكيفية انعكاسها وفرضها على حياة البشر وما هو مستقبلها. ويلخص بأن التفكير حول الدولة ينصب حول الهدف من تشكيلها وكيفية تطورها ووظائفها. وأن دراستها وفق مناهج أربع (لكل منها طريقة متفردة في التعامل مع المعلومات المتوفرة) وهي: القانون، والفلسفة، والتاريخ، والاجتماعيات.

ويركز العروي على أن فكرة أن التعامل مع مفهوم الدولة بالنسبة للإنسان أصبح معطى وظاهرة عامة لا يتساءل عنه وإنما يتعامل معه ببساطة.

يعود العروي في الفصل الأخير من كتابه للتأكيد على أن مفهوم العقلانية مرتبط في أساسه بنمو تأثير الطبقة التجارية في الاقتصاد والمجتمع الاوروبيين، وبأنه مجسد في التنظيم الاجتماعي وفي السلوك الفردي وبأنه مفصول عن الأخلاقيات.

ويواصل التحدث عن هذا المفهوم من وجهة نظر الفيلسوف الكلاسي، ومن ثم ينتقل للحديث عن الميادين التي وظف فيها العقل لأغراض اجتماعية كالميدان العسكري وميدان التجارة ويتوسع في الحديث عن انتشار التقنيات الحسابية في التعامل التجاري وتأثيرها على مجمل مظاهر النشاط الانساني.

يتابع العروي بالحديث عن نشوء علم الاقتصاد وعن مفاهيم الرأسمالية والبرجوازية، وعن مفهوم العقلنة في هذا الإطار الذي يمثل الرؤية الشمولية. ويتحدث عن السبب الرئيس لتهافت استخدام مفهوم العقلانية من علماء الاجتماع والسياسة والذي عزاه لكونه وسيلة موضوعية للحكم على مجتمع معين بالمقارنة مع المجتمع العربي. وتابع بالحديث عن دلالات ظهور البيروقراطية في المجتمعات وعن نظرية فيبر في البيروقراطية وعن الاعتراضات على نظريته.

ثم انتقل للحديث عن البيروقراطية في الوطن العربي مستعرضا دراسات تمهيدية حول البيروقراطية مصر ولبنان، وكيف أن النتائج خلصت إلى أن البيروقراطية القائمة لا تجسد العقلانية بقدر ما تحافظ على العلاقات الموروثة، ولكنه يطرح بأنه يجب إجراء بحوث معمقة أكثر وليست معتمدة على مؤشرات ظاهرية.

يؤكد العروي عند الحديث عن العلاقة بين مفهوم العقلانية ومفهوم الحرية والدولة بأن الفكر السياسي في أي مجتمع لا يمكن أن ينضج إلا بعد أن يتمثل في هذه المفاهيم الثلاثة، ويطرح التساؤلات عن العلاقة بين هذه المفاهيم ويدعو للتأمل فيها.

يختم العروي بالحديث عن مجالات الفكر الطوباوي المهمينة على الأفراد في الوطن العربي كالخلافة والإمامة والماركسية والعروبة، والتي تنزع الشرعية عن الدول الإقليمية مهما قدمت من خدمات.

كتاب بناء الدولة: المقدمة والفصل الرابع.

بدأت المقدمة بالحديث عن نموذجي حكم الولايات المتحدة في العراق وأفغانستان، فقد كان هدفها بحسب الكاتب إنهاء دور الدولة كملجأ للإرهابيين حيث تركز عملها في أفغانستان على الاطاحة بنظام طالبان ومن ثم إعادة السيادة لحكومة منتخبة محليا في ظل اشتراك ودعم من حلفاء محليين ودوليين. أما في العراق فقد كان هدفها المعلن هو جعل العراق دولة ديمقراطية، وكان دور الولايات المتحدة وبريطانيا مباشرا في الغزو دون مساعدة محلية مع هيمنة على الحكم في الفترة الأولى. وتابع باستعراض عن انتقال الولايات المتحدة من مقاربتها الأولية شديدة الوطء في حكم وإدارة العراق إلى مقاربة أخف وطأة نوعا ما في إعادة السيادة الوطنية وتفكيك سلطة الائتلاف المؤقت واستبدال سفارة نظامية بها وعقد انتخابات أفرزت قادة منتخبين الذين كتبوا بدورهم دستور العراق الجديد واتفقوا على اقتسام السلطة.

يختم الكاتب مقدمته بتكهناته حول فرص نجاح التجريبتين الأفغانية والعراقية متفاء لا بنجاح الأولى لاتباع الولايات المتحدة مقاربة أخف وطأة في الحكم.

في الفصل الرابع من الكتاب تحدث فوكوياما عن الأسباب المعيارية والاقتصادية في نزعة السياسة العالمية لإضعاف مفهوم الدولة وتحجيم القطاعات الحكومية وتسليم السوق الاقتصادي والمجتمع المدني، ومن ثم يعرج بأن المستقبل لهذه السياسة سوف يكون في كيفية بناء الدولة وليس تحجيمها.

يتحدث فوكوياما عن أهمية الدولة (الأمة ذات السلطة والسيادة) وحصر استخدام القوة فيها لحفظ النظام العالمي دوليا وفرض حكم القانون محليا، وبأن البديل لن يكون إلى مجموعات القوة على شكل الشركات عابرة القارات التي تعمل لمصالحها أو المنظمات الإرهابية وغيرها. ويؤكد على فكرته بأن بناء الدولة ومؤسسات قوية مهم للدولة نفسها وللبلدان الأكثر اضطرابا، وأن السبيل إلى ذلك في زمننا هذا لن يكون بالقوة وإنما بتعزيز الديمقراطية وحكم الذات وحقوق الإنسان.